مهند مصطفى*

«أم الفحم أولا»: اقتراحات التبادل الجغرافي / السكاني للفلسطينيين في وادي عارة / المثلث

مدخل

تحظى فكرة/ خطة التبادل الجغرافي/ السكاني لمنطقة المثلث بشعبية متزايدة في الشارع اليهودي، تتمثل بخفّة تعاطيها، وتنوع الناطقين بها، والحاملين لها والحالمين بتنفيذها. وتصدرت مدينة أم الفحم خطاب الداعين للتبادل، بسبب ما تعرضت له أمّ الفحم – ولا تزال- من تحريض، وإنتاج صورة نمطية عنها في العقود الثلاثة الأخيرة في الشارع اليهودي.

ويبدو للوهلة الأولى أن خطاب التبادل الجغرافي/ السكاني تقلص في السنوات الأخيرة لينحصر خطابيا على الأقل في مدينة أم الفحم، وذلك لتسهيل ترويج الفكرة/ الخطة، لتكون الخطة مُناطة بخطوة «أم الفحم أولا».

ويتصدر أفيغدور ليبرمان، وزير الدفاع الإسرائيلي الحالي، المطالبين بالتبادل الجغرافي/ السكاني، على الأقل على المستوى الخطابيّ، وقد طرحه في أيلول ٢٠١٠، عندما شغل منصب وزير الخارجية، في خطاب له في الأمم المتحدة، وهو أول سياسي يقوم بطرح الموضوع أمام هيئة دولية. ويدور الحديث في الأساس عن تبادل سكان/ جغرافي لمنطقة المثلث (قسم يحصره في وادي عارة، وقسم آخر يحصره في مدينة أم الفحم)، وضمه إلى السلطة الفلسطينية، وذلك ضمن تسوية الحل النهائي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

الادعاء الأساسي لهذه الدراسة أن أهداف مشاريع التبادل السكاني/ الجغرافي المختلفة كانت بالأساس ذات طابع سياسي، وتهدف إلى تزويد الجانب الإسرائيلي بحلول احتياطية لطرح مسألة ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية خلال عملية التسوية، وتطورت مع الوقت وأخذت أبعادا ديمغرافية في إطار

* مدير عام مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

تم ضم المثلث إلى إسرائيل في العام ١٩٤٩ ضمن اتفاقية رودوس الموقعة بين الأردن وبين إسرائيل في إطار اتفاقيات وقف إطلاق النار، وحسب الاتفاقية وتفاهمات الشونة، فقد تم ضم سلسلة من التجمعات العربية من أم الفحم وبناتها في الشمال حتى كفر قاسم في الجنوب إلى إسرائيل، وتم استثناء مدينتي طولكرم وقلقيلية، في المقابل حصلت إسرائيل على باقة الغربية والطيرة والطيبة.

الخطاب الديمغرافي الذي عاد للسطح من جديد في سنوات التسعينيات حتى مفاوضات أنابوليس، ويطرح حاليا، وتحديدا في العقد الأخير، كجزء من الابتزاز السياسي للفلسطينيين، في إطار تعريف المواطنة من جديد وترسيم حدودها، إلى حدّ التخلص منها، لذلك طرحت الفكرة بشكل جدي في جولة المفاوضات الأخيرة التي قادها وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وذلك يعني من زاوية أخرى أن موضوع ضم المثلث طرح في البداية لحل إشكالية المستوطنات ضمن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي العام، وطرح لاحقا وخصوصا بعد انتفاضة القدس والأقصى ٢٠٠٠ ضمن محاولات الأغلبية والدولة إدارة وأحيانا حسم الصراع مع المجتمع الفلسطيني في الداخل من تقليص المواطنة إلى إلغائها. وتشكل مسألة طرح مشاريع التبادل السكاني/ الجغرافي من جانب حكومات إسرائيلية أو شخصيات إسرائيلية انحرافا عن السياسات التهويدية الحيزية التي اتبعتها إسرائيل في الماضي والتي كانت تهدف، من جملة ما تهدف إليه، إلى منع ضم مناطق عربية داخل الخط الأخضر إلى الدول العربية المجاورة لها. كما أن جذور الفكرة نبتت في منظومة حزب مباي، الذي يرى في الديمغرافيا عاملا مركزيا في الحفاظ على يهودية الدولة، ولاقت معارضة من اليمين الجابوتنسكي والديني. ويروّج لها حاليا اليمين الشعبوي والجديد وعلى رأسهم افيغدور ليبرمان، وبنيامين نتنياهو الذي طرحها آخر مرة على طاقم دونالد ترامب عشية دخوله البيت الأبيض.

لن يتعرض هذا المقال لردود فعل الفلسطينيين داخل إسرائيل على هذه الفكرة/ الخطة، وهي بذاتها مثيرة للبحث والتحليل، ولكنها تحتاج إلى دراسة أخرى.

توطئة تاريخية: ضم منطقة المثلث لإسرائيل

تم ضم المثلث إلى إسرائيل في العام ١٩٤٩ ضمن اتفاقية رودوس الموقعة بين الأردن وبين إسرائيل في إطار اتفاقيات وقف إطلاق النار،[١] وحسب الاتفاقية وتفاهمات الشونة، فقد تم ضم سلسلة من التجمعات العربية من أم الفحم وبناتها في الشمال حتى كفر قاسم في الجنوب إلى إسرائيل، وتم استثناء مدينتي طولكرم وقلقيلية، في المقابل حصلت إسرائيل على باقة الغربية والطيرة والطيبة.[٢]

هنالك تفسيرات عديدة للدوافع التي أدت إلى اتخاذ الجانبين هذه الخطوة، ولكن ثمّة دافع أساسي واحد لكل طرف من ضمن مجموعة من الدوافع الأخرى التي لا يمكن التقليل من شأنها. أما الدافع الأساسي لدى القيادة الإسرائيلية فكان دافعا إستراتيجيا بالأساس، والذي تمثل في السعي للحصول على عمق إستراتيجي ومنفذ بري مهم يربط بين الشمال والجنوب، وإبعاد خطوط وقف إطلاق النار عن المركز اليهودي المدني، من خلال ضم منطقة عربية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث تم وضع هذه المناطق تحت الحكم العسكري أسوة بباقي بلدات الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين إسرائيليين.

تشير الوثائق الإسرائيلية التي حُررت من الأرشيف أن إسرائيل هددّت الأردن باحتلال منطقة المثلث بالقوة، إذا لم توافق الأخيرة على تسليمها لإسرائيل. وقد أدار المفاوضات مع الأردن حول تسليم المثلث ضابطان إسرائيليان وهما: موشيه ديان ويهوشفاط هركابي. وجرت المفاوضات في قصر الملك في شرق الأردن، وكان الدافع الإسرائيلي أمنيا بالأساس، حيث تم التأكيد أن جبل إسكندر في أم الفحم، هو منطقة مراقبة بالغة الأهمية، وتطل على مساحات واسعة في الضفة الغربية، ولها أهمية إستراتيجية وعسكرية بالغة.[٣]

أما الدافع الاساسي لدى القيادة الأردنية فكان الحصول على موافقة إسرائيلية على سيطرة الجيش الأردني على الضفة الغربية وضمّها إلى المملكة الأردنية الهاشمية، كان الأردن يعلم أن إسرائيل تشكل التحدي الأساسي لهذه الطموح، لأنها كانت تعتبر أن المناطق التي وقعت تحت سيطرة الجيش الأردني، خلال الحرب، هي المناطق الأهم في الذاكرة الدينية اليهودية وعلى رأسها مدينة القدس والخليل وغيرها، وكانت إسرائيل قادرة على احتلال أجزاء منها لو أرادت ذلك، لا سيّما المناطق

أم الفحم.. هدف دائم للتحريض.

المحاذية لمنطقة المثلث.

ما يهمنا في هذا الصدد، الإشارة إلى أن فكرة ضم المثلث إلى إسرائيل من الناحية الصهيونية كانت غريبة على الممارسات التي قامت بها إسرائيل من تهجير للفلسطينيين قبل ضمها المثلث، فإلى جانب ضم المثلث كمنطقة جغرافية إستراتيجية، أبقت إسرائيل على سكانه وأعطتهم المواطنة الإسرائيلية، وهذا يدل أن العامل الديمغرافي لم يلعب دورا في اعتبارات إسرائيل لضم المثلث، وإنما كان العامل الإستراتيجي والعسكري والأمني هو العامل الحاسم في هذا الصدد، الاعتبار الذي عاد للسطح من جديد بعد سنوات، حيث حاولت إسرائيل تنفيذه خلال العدوان الثلاثي على مصر، وتنفيذ مجزرة كفر قاسم التي كانت تهدف إلى تهجير سكان المثلث، خلال الحرب، وفشلت في ذلك.[٤]

أدت اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل إلى استقرار إستراتيجي نسبيّ لإسرائيل استمر لمدة عقدين تقريبا، واجهت إسرائيل الكثير من التحديات الداخلية، وكان أهمها تهويد الحيز الفلسطيني الذي سيطرت عليه، وكانت سياسات التهويد تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة، أهمها منع ضم المناطق التي بقي فيها عرب مستقبلا إلى الدول العربية المجاورة إذا بقيت فارغة من الاستيطان اليهودي، أو إذا بقيت التجمعات العربية الباقية فيها ذات تواصل إقليمي، لهذا شرعت الدولة بعملية حثيثة لتهويد المكان الفلسطيني وخصوصا في الجليل والنقب، وبقي المثلث متأخرا في هذه السياسات ليس لسبب إلا أنه لم يكن ضمن الأولويات المتقدمة للسياسات التخطيطية والاستيطانية الإسرائيلية، أو ربما أنه بقيّ في الفكر الإسرائيلي منطقة طارئة قابلة لتغيير مكانتها. بكلمات أخرى، سعت إسرائيل ونجحت في تهويد الجليل والنقب، ومنع تواصل إقليمي للتجمعات الفلسطينية في هذه المناطق، لتحقيق مرادين، الأول القضاء على فكرة حكم ذاتي لهذه المناطق أو ضمها إلى دول مجاورة، والثاني تغيير الميزان الديمغرافي لصالح المجموعة اليهودية. بقيّ المثلث في كلتا الحالتين المنطقة الوحيدة ذات التواصل الجغرافي بين بلداتها الفلسطينية، والأهم الأكثر قابلية للضم أو للتبادل.

المثلث في السياسات التهويدية: هدف متأخر، ودوافع التبادل

كما ذكرنا في الفقرة السابقة، تركزت سياسات تهويد المكان حتى الثمانينيات في الجليل والنقب، وبدأ الاهتمام بالمثلث في أواسط الثمانينيات بشكل جدي، كان المثلث لا يزال المنطقة الوحيدة داخل الخط الأخضر الذي يحظى بأربع صفات مهمة: أغلبية عربية، تواصل إقليمي وجغرافي بين التجمعات العربية

أدت اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل إلى استقرار إستراتيجي نسبيّ لإسرائيل استمر لمدة عقدين تقريبا، واجهت إسرائيل الكثير من التحديات الداخلية، وكان أهمها تهويد الحيز الفلسطيني الذي سيطرت عليه، وكانت سياسات التهويد تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة، أهمها منع ضم المناطق التي بقي فيها عرب مستقبلا إلى الدول العربية المجاورة إذا بقيت فارغة من الاستيطان اليهودي، أو إذا بقيت التجمعات العربية الباقية فيها ذات تواصل إقليمي.

فيه، غياب عمق إستراتيجي يهودي جديّ فيه، ملاصقته للخط الأخضر وبدون مضايقة تجمعات يهودية تفصله عن سلطة أو سيادة مستقبليّة في الطرف الأخر، كما هو حال الجليل والنقب، واللذان تعرضا لخطة بناء سلسلة تجمعات يهودية على الخط الأخضر لمنع ضم أو استقلال الجليل (كما كان يخاف من ذلك المخيال اليهودي بُعيّد النكبة) مستقبلا ولخلق عمق إستراتيجي يهوديّ.

بدأ هذا الواقع يقلق القيادة الإسرائيلية التي صبت جهدها الاستيطاني في الضفة الغربية بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ والجليل والنقب، لا سيّما بعد صعود الليكود للحكم عام ١٩٧٧. ورأت أن الأوان قد آن لتهويد المثلث من خلال كسر التفوق الديمغرافي للعرب وتقطيع أوصاله الإقليمية من أجل منع ضم مستقبلي له إلى سلطة أخرى، وأيضا لمحو ما يُسمى الخط الأخضر. وبما أن الليكود كان جابوتنسكيا، يؤمن بالسيطرة والاستيطان على كل «أرض إسرائيل»، فليس صدفة أن محاولات تهويد المثلث بدأت معه.

وجاءت خطة النجوم السبعة، التي بلورها أريئيل شارون، لتحقيق هذه الأهداف، لا بل زادت عليها أن خطة النجوم السبعة جاءت أيضا بغية ضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل من خلال إقامة تجمعات يهودية نصفها داخل الخط الأخضر والنصف الثاني خارج الخط الأخضر.[٥] إذن، لم يطرح أحد مشروع التبادل الجغرافي/السكاني للمثلث حتى أواخر الثمانينيات، بل كان الاقتراح هو تهويد المثلث ومحو الخط الأخضر، وحل مشكلة التفوق الديمغرافي العربي فيه من خلال إقامة مستوطنات يهوديّة على أراضيه.

في أواخر الثمانينيات ومع بداية التسعينيات ومع انطلاقة مسيرة التسوية السياسية، تعطلت خطة النجوم السبعة، وبدأت توجهات في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، مقربة من فكر «مباي»، (افرايم سنيه، يوسي البر، أرنون سوفير) تنطلق من فكرة أن المثلث يمكن أن يُشكل، بسبب المميزات التي ذكرناها سابقا، احتياطا تفاوضيا مهما أمام الفلسطينيين فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. كان أول من فكر بهذه الطريقة هو الباحث الإسرائيلي يوسي البر من جامعة تل ابيب في العام ١٩٨٩،[٦] وطرحها في أبحاث لاحقة، بالإضافة إلى خبراء إسرائيليين آخرين في الفكر الإستراتيجي أو الجيوإستراتيجي. كان الدافع وراء طرح فكرة التبادل الجغرافي/السكاني في المثلث خلال عقد التسعينيات هو بالأساس لحل مشكلة الكتل الاستيطانية ومبادلتها مع منطقة المثلث. كان المثلث بالنسبة للمفاوض والمخطط الإستراتيجي الإسرائيلي، خلال التسعينيات، إحدى الأوراق التفاوضية لحل جانب من جوانب التأزم في المفاوضات مع الفلسطينيين والمتعلقة بالاستيطان، بحيث يأخذ الفلسطينيون منطقة المثلث مقابل ضم إسرائيل للكتل الاستيطانية في الضفة الغربية. خلاصة القول في هذه النقطة أن العامل الديمغرافي لم يكن حاضرا في فكرة التبادل الجغرافي/ السكاني عندما ظهرت، وإن كان حاضرا فلم يكن الدافع المركزي لها.[٧]

بدأ الدافع الديمغرافي يظهر في مشاريع التبادل الجغرافي/ السكاني بشكل كبير في أعقاب انتفاضة القدس والأقصى عام ٢٠٠٠، حيث استغل سياسيون وأكاديميون إسرائيليون الجو العدائي ضد المجتمع الفلسطيني في الداخل لنشر تخوفاتهم الديمغرافية من العرب، ويعتبر الباحث الإسرائيلي في الجغرافيا السياسية أرنون سوفير من رواد هذا التيار الذي يعتبر أن العرب يشكلون خطرا ديمغرافيا على الدولة اليهودية، وقد اقترح سوفير الانفصال عن الأراضي الفلسطينية بما فيها الأحياء العربية في القدس، وكذلك الانفصال عن منطقة المثلث التي يشكل سكانها حوالي ٢٥٪ من المجتمع العربي في الداخل.[٨] حيث أن فكرة الفصل هي فكرة تبغي رسم الحدود بناء على الاعتبار الديمغرافي، وتبناها أهود باراك واريئيل شارون (جدار الفصل)، وكلاهما من مدرسة المباي الصهيونية.

وجاءت المرحلة الثالثة من دوافع التبادل- وهي المرحلة

طرحت مسألة التبادل الجغرافي/ السكاني لمنطقة المثلث لأول مرة في إسرائيل، في حزيران ١٩٦٧، أي بُعيّد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية، وذلك في إطار أحد الاقتراحات التي قدمها الجنرال رحبعام زئيفي، ضمن اقتراحات عديدة قدمها الجيش للتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فقد اقترح زئيفي إقامة دولة عربية تسمى «دولة إسماعيل» على جزء من الضفة الغربية.

الحالية- التي يطرح فيها التبادل كجزء من الابتزاز السياسي للفلسطينيين عموما، وسكان وادي عارة وأم الفحم على وجه الخصوص. وتبغي طروحات التبادل على المستوى الخطابيّ إلى زج الفلسطينيين إلى موقع الدفاع عن مواطنتهم في حدودها الدونية، وإلى إلغائها.

التبادل الجغرافي/السكاني: من ديمغرافية يهودية إلى الدولة اليهودية[٩]

«لم أسمع أحدا من حركة جابوتنسكي [...] قال مثل هذا الشيء»، بهذه الكلمات رد عضو الكنيست رؤوبين ريبلين (رئيس الدولة الحالي) على نقاش في الكنيست عام ٢٠٠٠، حول فكرة/ خطة التبادل السكاني الجغرافي.[١٠] وأكمل ريبلين أن من طرح هذه الفكرة هو حزب العمل بعد اتفاق أوسلو.

تحمل كلمات ريبلين تحليلا صحيحا، ففكرة التبادل السكاني/ الجغرافي كانت فكرة حزب العمل أو اليسار الصهيوني المتخرج من مدرسة «مباي» التاريخية، بدءا بفكرة رحبعام زئيفي، مرورا باقتراح أفرام سنيه، مرورا بمروجي الخطر الديمغرافي، وانتهاء بخطة الفصل التي طرحها باراك وشارون. وكل هؤلاء هم عينة من قيادات تخرجت من مدرسة «مباي» التاريخية فكرا وسياسة. ولكن ما لم يدركه ريبلين، أن هذه الفكرة/ الخطة ستتحول في الفترة التي أعقبت انتفاضة القدس والأقصى، إلى مشروع اليمين الشعبوي والجديد.

حول كل ذلك، سنتعمق في الفقرات التالية.

طرحت مسألة التبادل الجغرافي/ السكاني لمنطقة المثلث لأول مرة في إسرائيل، في حزيران ١٩٦٧، أي بُعيّد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية، وذلك في إطار أحد الاقتراحات التي قدمها الجنرال رحبعام زئيفي، ضمن اقتراحات عديدة قدمها الجيش للتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فقد اقترح زئيفي إقامة دولة عربية تسمى «دولة إسماعيل» على جزء من الضفة الغربية،

رحبعام زئيفي: دولة إسماعيل.

وحسب اقتراح زئيفي الأولي الذي قدمه في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٧، اقترح ضم القدس الشرقية، جبل الخليل وغور الأردن واللطرون إلى إسرائيل، أما باقي أراضي الضفة الغربية فتخصص لدولة «إسماعيل». وفي إحدى الخرائط اللاحقة التي عرضها، اقترح ضم غالبية قرى المثلث إلى دولة «إسماعيل»، إلا أنه بيّن معيقات هذا الضم على النحو التالي: «تقليل مساحة دولة إسرائيل، الحاجة إلى قبول موافقة سكان المثلث لمثل هذا الضم، التعقيدات التي قد تنجم عن وجود بلدات يهودية في المثلث، تشكل سابقة خطيرة قد تؤدي إلى إثارة شهيّة العرب في الجليل، لهذا اقترح [أي زئيفي] عدم نقاش هذا الموضوع في المرحلة الحالية».[١١]

رُفض اقتراح زئيفي جملة وتفصيلا، وذلك بسبب غياب سياسة ضم مناطق عربية إلى دول مجاورة لحل مشكلة الفلسطينيين في إسرائيل، كما أشرنا سابقا. وحسب شموئيل طوليدانو الذي شغل منصب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (داخل إسرائيل)، تم طرح اقتراحات شبيهة باقتراحات زئيفي في جلسات الحكومة، إلا أنها رُفضت بشكل قاطع، فلم تنطلق حلول الحكومات الإسرائيلية في قضية التعامل مع العرب مواطني إسرائيل من خلال سياسات ضم.[١٢]

بعد اقتراح زئيفي، استمرت السياسة الحيزيّة الإسرائيلية

ظهرت خلال العقدين الماضيين العشرات من الاقتراحات، المشاريع والتصريحات في المجتمع الإسرائيلي من سياسيين، أكاديميين ومراكز أبحاث، حول فكرة التبادل الجغرافي/ السكاني، ونقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية، وكان أول من اقترح ضم مناطق عربية داخل الخط إلى مناطق الدولة الفلسطينية كجزء من الحل النهائي، الباحث يوسي البر.

في محاولة تهويد المكان الفلسطيني في الداخل، وكانت تهدف بالأساس إلى بسط السيادة اليهودية في هذه المكان من خلال مصادرة الأراضي وإسكان اليهود فيها، ولم يكن في تفكير أحد اقتراح حلول تبادل جغرافي/ سكاني أو ترانفسير قسري/ إرادي لحل مشكلة العرب حتى بداية عقد التسعينيات.

وظهرت خلال العقدين الماضيين العشرات من الاقتراحات، المشاريع والتصريحات في المجتمع الإسرائيلي من سياسيين، أكاديميين ومراكز أبحاث، حول فكرة التبادل الجغرافي/ السكاني، ونقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية، وكان أول من اقترح ضم مناطق عربية داخل الخط إلى مناطق الدولة الفلسطينية كجزء من الحل النهائي، كما ذكرنا سابقا، الباحث يوسي البر. ولكن كان الدافع الأساسي لاقتراح عملية نقل مناطق من المثلث إلى دولة فلسطينية عتيدة، ليس لحل المشكلة الديمغرافية الداخلية، وإنما لحل مسألة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، من خلال ضمها إلى دولة إسرائيل في إطار اتفاقية الحل النهائي، وقد عاد البر وأكد على اقتراحه في العام ٢٠٠٣، حيث قال:

«مع تجدد المفاوضات سيبدي الجانب الإسرائيلي ميلا واضحا لتعويض فلسطين عن ضم الكتل الاستيطانية بتبادل مناطق على أساس دونم مقابل دونم على أقل تقدير، على أن تشمل المناطق الواقعة في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر والتي ستنتقل إلى سيادة الدولة الفلسطينية، بعض القرى والبلدات الفلسطينية التي أصرت إسرائيل على ضمها إليها في العام ١٩٤٨».[١٣]

وكما أشرنا سابقا، كان هذا الاقتراح غريباً، كونه يتناقض مع السياسة الحيزية للمؤسسة الإسرائيلية، التي حاولت منع عملية ضم مناطق عربية متاخمة للخط الأخضر إلى المناطق الفلسطينية أو العربية، وذلك من خلال نشر السكان اليهود في المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب.

وكان الوزير السابق أفرايم سنيه من حزب العمل طرح فكرة التبادل السكاني. اقترح سنيه من مجمل اقتراحاته لحل المشكلة الفلسطينية، تجميع المستوطنين في كتل استيطانية مساحتها ٤٪-٥٪ من مساحة الضفة (غوش عتسيون، معاليه أدوميم وأريئيل)، وضمها إلى إسرائيل، مقابل ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية. لم يطرح سنيه في مشروعه خرائط واضحة ومفصلة حول الضم إلى المناطق الفلسطينية، بل اكتفى بالعمومية والغموض والحذر، وهذه بعض الأسئلة التي وجهت إلى الوزير حول موضوع مستقبل العرب في المثلث:

الصحافي: لماذا على عرب إسرائيل الموافقة على هذا المشروع؟

سنيه: كل العملية غير سهلة، سيكون على يهود إسرائيليين ترك بيوتهم، ربما يكون هناك أناس يضطرون لتغيير مواطنهم، لكن علينا الذهاب لحل طبيعي...

الصحفي: قرى المثلث عبء حسب رأيك؟

سنيه: لا أريد الإجابة على هذا، سيأتي وقت الخرائط.

الصحفاي: هل مشروعك جاء ليحل المشكلة الديمغرافية؟

سنيه: أترك هذه النقطة الآن.

الصحافي: إن عرب إسرائيل لن يقبلوا هذا المشروع، الذي يجعلهم مواطنين درجة ثانية؟

سنيه: عدد عرب إسرائيل هو مليون، وأغلبيتهم لا يعيشون في المناطق التي يدور الحديث عليها.

الصحافي: أنت تريد سلخهم عنا!

سنيه: لا أريد سلخهم، أريد أن أجد حلاً.[١٤]

ومن بين الذين تحمسوا لفكرة التبادل السكاني في المثلث عضو مركز الليكود، ورئيس بلدية هرتسليا سابقاً، ايلي لنداو، وإذا كان أفرايم سنيه قد طرح فكرته ضمن تصور مدروس للحل النهائي، فإن لنداو طرحه ضمن خطاب شعبوي هدفه بالأساس التحريض على الفلسطينيين وابتزازهم سياسيا. وترتكز فكرة لنداو على ضم الطيبة، قلنسوة، أم الفحم وباقي مناطق المثلث للدولة الفلسطينية مقابل ضم مدينة «أريئيل» إلى حدود دولة إسرائيل.

يعتبر الباحث والمحاضر الجغرافي في جامعة حيفا أرنون سوفير، من بين المثابرين في الترويج للخطر الديمغرافي، وكان قد قدم ورقة إلى رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون حول رؤيته لحل الأزمة الديمغرافية، وقد نوقشت هذه الورقة في لجنة

لم يعد الاعتبار الديمغرافي الاعتبار المهمين خطابيا في أفكار التبادل الجغرافي/ السكاني، فقد تم تفنيد الفائدة الديمغرافية من التبادل، حيث أن العرب في المثلث لا يشكلون سوى خُمس الفلسطينيين في إسرائيل، وإذا أخذ شارع عابر إسرائيل (شارع ٦) بعين الاعتبار كخط لترسيم الحدود، فإن نسبة العرب الذين سيتم «التخلص» منهم ستكون حوالي ١٠٪، وهي أقل من عدد الفلسطينيين في القدس الذين تنوي إسرائيل إبقاءهم ضمن حدودها حسب تصورها للحل النهائي.

الخارجية والأمن، وفي مؤتمر هرتسليا للأمن والمناعة الوطنية، واقترح سوفير في ورقته نقل منطقة المثلث، وشرق القدس، إلى السلطة الفلسطينية، ما يؤدي إلى تقليل عدد العرب المسلمين في الدولة بصورة بالغة، فمن خلال هذه الخطوة تتخلص إسرائيل من (٤٠٠) ألف نسمة (٢١٠ آلاف نسمة في شرقي القدس و١٩٠ ألف نسمة في المثلث) الذين سيصل عددهم إلى (٨٠٠) ألف نسمة في ٢٠٢٠، وبهذه الطريقة يبقى في إسرائيل في عام ٢٠٢٠، ٢٠٠ ألف عربي مسيحي، و١٥٠ ألف درزي، ومليون مسلم، مقابل ستة ملايين يهودي.[١٥]

وفي مناسبة أخرى، اقترح سوفير في حالة معارضة السكان المحليين فكرة التبادل، إقامة غيتوات اجتماعية-اقتصادية حول القرى العربية وإغلاق المنافذ عليها.[١٦] وكان سوفير، قد بعث ورقته حول مستقبل الديمغرافيا في إسرائيل إلى شارون في آذار ٢٠٠٢، كتب فيها: «كل سكان إسرائيل أصبحوا يفهمون أن هناك حلا واحدا لوقف جارنا المجنون المنتحر، إنه الفصل».[١٧] ولكن سوفير لا يبرر فكرة الفصل التي تشمل شرقي القدس أيضا بمفاهيم أمنية، وإنما بمفاهيم ديمغرافية، فقد جاء في رسالته:

«كان عليك [أي شارون] أن تعلم منذ أشهر، أن المعطيات الديمغرافية الصعبة، مع غياب الفصل تعني نشوء أكثرية عربية، وهذا يعني نهاية دولة إسرائيل اليهودية، من المهم أن تتذكر أنه في نفس اليوم الذي يبذل فيه جيش الدفاع جهودا وينجح في اغتيال مخرب هنا وهناك، فإنه يولد في أرض إسرائيل الغربية حوالي ٤٠٠ طفل سيتحول قسم منهم إلى مخربين جدد، كل يوم ٤٠٠ طفل جديد! هل تفهم ذلك؟».[١٨]

كان الاهتمام بالديمغرافيا في رأس سلم أولويات الفصل في مشروع أرنون سوفير لدرجة أن «ريتشارد هاريس» مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية سأل سوفير، أي نسبة من مشروعه للفصل يرتكز على الأمن، وما هي النسبة التي ترتكز على الديمغرافيا؟، فأجابه سوفير: «١٠٠٪ ديمغرافيا».[١٩]

يعتبر سوفير عينة صغيرة لتصريحات كثيرة حول الترانسفير ونقل تجمعات عربية من إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية في إطار حل المشكلة الديمغرافية وذلك للمحافظة على الأكثرية اليهودية، حيث اقترح الجغرافي غدعون بيغر، أن الحل الوحيد للاتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل هو تبادل مستوطنات يهودية في الضفة الغربية مع بلدات عربية داخل الخط الأخضر.[٢٠]

في مقال آخر نشره بيغر حول فكرة التبادل الجغرافي/ السكاني، أكد أن فكرة «دولتين لشعبين» لن تكون واقعية بدون إنجاز فكرة التبادل، حيث يشير في مقاله:

«في إطار اتفاق شامل بين دولة إسرائيل وبين الدولة الفلسطينية، ليس هنالك مفر من اتفاق شبيه، وبموجبه يتم نقل مناطق مسكونة بيهود في مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل، وفي المقابل يتم نقل مناطق مسكونة بعرب من إسرائيل لسيادة الدولة الفلسطينية. يدور الحديث عن مناطق محاذية للخط الأخضر على الجانبين. حوالي ٢٠٠ ألف يهودي سيعيشون بصورة قانونية على حوالي ٢٠٠ كيلومتر مربع، سيتم ضمهم إلى مناطق إسرائيل، في المقابل حوالي ٢٠٠ ألف عربي-مسلم، يعيشون على حوالي ٢٠٠ كيلومتر مربع من مناطق إسرائيلية سيعيشون تحت السيادة الفلسطينية، وبذلك سيكون واقع تكون فيه الدولة الفلسطينية عربية، وفي إسرائيل سيبقى غير يهود بنسبة ١٤٪ من السكان.. السكان العرب على طول القطاع من صندلة ومقيبلة في الشمال وحتى كفر قاسم في الجنوب، وهم سكان مسلمون (على خلاف الأقليات في الجليل التي تضم مسيحيين، شركس ودروز وآخرين) تستطيع الحفاظ على علاقات اقتصادية مع إسرائيل حسب اتفاقيات السلام بين إسرائيل والدولة الفلسطينية[٢١]...».

وكان عالم الديمغرافيا اليهودي البروفسور سيرجيو ديلا فيرغولا قد أبدى تأييده لفكرة التبادل الجغرافي/ السكاني حيث قال «سيصل الوضع الذي يشكل فيه اليهود أغلبية في «أرض إسرائيل» إلى نهايته نحو عام ٢٠١٠، يترتب على ذلك وجوب تقسيم البلاد على أساس ديمغرافي إثني مع تبادل

أثارت فكرة نقل المثلث إلى مناطق السلطة الفلسطينية خيال الكثيرين من السياسيين اليهود، وازداد المتحمسون لها والداعون لتنفيذها في إطار الحل النهائي، وذلك لتحقيق عدة أهداف بضربة واحدة، أولا: تقليل عدد السكان العرب وبالتالي التقليل من إمكانية تأثيرهم السياسي في المستقبل، وثانيا: حل مشكلة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية من خلال التبادل من مناطق عربية داخل الخط الأخضر.

مناطق مأهولة: يستلم الفلسطينيون قرى المثلث مقابل المستوطنات القريبة من القدس والمستوطنات غربي السامرة. معاليه أدوميم مقابل أم الفحم».[٢٢]

لم يعد الاعتبار الديمغرافي الاعتبار المهمين خطابيا في أفكار التبادل الجغرافي/ السكاني، فقد تم تفنيد الفائدة الديمغرافية من التبادل، حيث أن العرب في المثلث لا يشكلون سوى خُمس الفلسطينيين في إسرائيل، وإذا أخذ شارع عابر إسرائيل (شارع ٦) بعين الاعتبار كخط لترسيم الحدود، فإن نسبة العرب الذين سيتم «التخلص» منهم ستكون حوالي ١٠٪، وهي أقل من عدد الفلسطينيين في القدس الذين تنوي إسرائيل إبقاءهم ضمن حدودها حسب تصورها للحل النهائي.

وكان من بين الشخصيات المركزية التي أيدت الفكرة، رئيس الحكومة السابق ايهود باراك، فقد طرح رؤيته خلال مقابلة أجراها معه المؤرخ الإسرائيلي بيني مورس في مجلة (NEW YORK REVIEW OF BOOKS) في عدد أيار (٢٠٠٢)، وصرح باراك خلال المقابلة أنه مستعد لنقل مناطق في المثلث إلى الدولة الفلسطينية مقابل ضم كتل استيطانية إلى إسرائيل.[٢٣] وتزامنت هذه التصريحات في ذلك الوقت مع تصريح عام ٢٠٠٧ لوزيرة الخارجية الإسرائيلية، آنذاك، تسيفي ليفني عندما قالت: «أن إقامة الدولة الفلسطينية يعتبر حلا قوميا لمواطني إسرائيل العرب أيضا».[٢٤] وجاء تعقيب ليفني بعد دعوة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، القيادة الفلسطينية، إلى عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

يتجلى الطابع الإثني في هذه الحالة في كون الدولة اليهودية غير محايدة في خطاب الترانسفير والضم، بل هي شريكة بسبب كونها دولة يهودية، فقد تمت إعادة إحياء عمل «مجلس الديمغرافيا» من جديد، وذلك لمعالجة التزايد السكاني في المجتمع الفلسطيني.

وقد أثارت فكرة نقل المثلث إلى مناطق السلطة الفلسطينية خيال الكثيرين من السياسيين اليهود، وازداد المتحمسون لها والداعون لتنفيذها في إطار الحل النهائي، وذلك لتحقيق عدة أهداف بضربة واحدة، أولا: تقليل عدد السكان العرب وبالتالي التقليل من إمكانية تأثيرهم السياسي في المستقبل، وثانيا: حل مشكلة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية من خلال التبادل من مناطق عربية داخل الخط الأخضر، الأمر الذي سيسهل طريق الوصول إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

ومن بين مراكز الأبحاث المعروفة في إسرائيل التي ناقشت هذا الموضوع، كان مركز هرتسليا، ففيه عقدت أكثر من مرة اجتماعات لمجموعات بحثية أكاديمية وأمنية لمناقشة القضية الديمغرافية في إسرائيل، وقد تناولت هذه المجموعات بشكل مباشر سيناريو ضم مدينة أم الفحم للدولة الفلسطينية.

وكان ممن طرح الفكرة، في مؤتمر هرتسليا، مستشار نتنياهو السابق عوزي أراد، والذي قال «أنا أؤيد مدّ الخط الحدودي مستقبلا غربي قرى المثلث في إطار اتفاقية».

وفي مقال نشره في هآرتس عام ٢٠٠٥ قال أراد «المشاعر الوطنية الفلسطينية التي تبرز في المثلث على وجه الخصوص، تسوغ ضم هذه المنطقة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، هنالك سيتمكن هؤلاء من ممارسة حقهم في تقرير المصير، لا كأبناء أقلية، بل كمواطنين داخل كيان عربي ديمقراطي».[٢٥] وفي مؤتمر هرتسليا الثامن، عام ٢٠٠٨، قدم عوزي أراد (بالاشتراك مع غدعون بيغر وراحيل مختيغر) ورقة موقف حول التبادل الجغرافي/ السكاني في منطقة الشرق الأوسط لحل الصراعات، وشملت الورقة على فكرة التبادل الجغرافي/ السكاني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تشمل منطقة المثلث، حيث يؤكد أراد أن الخطة فُحصت من كل رؤساء حكومات إسرائيل في العقد الأخير (نشرت الورقة عام ٢٠٠٨). وقد سميت الخطة «ام الفحم أولا»، والتي تعتمد كما جاء في الورقة البحثية على:

«ضم كتل استيطانية لإسرائيل مقابل نقل مناطق مسكونة بعرب مسلمين إسرائيليين محاذية للخط الأخضر في منطقة شمرون إلى السلطة الفلسطينية. هذه خطة «أم الفحم أولا»، والتي طرحها أفرايم سنيه من حزب العمل، وتبناها حزب «يسرائيل بيتينو» برئاسة أفيغدور ليبرمان، وتم تداولها من

كفر قاسم: أرض المجزرة.

طرف رؤساء حكومات إسرائيل في العقد الأخير، الفكرة وراء هذه الخطة هي تقليل عدد غير اليهود في دولة إسرائيل. تم رفض الخطة من غالبية العرب في إسرائيل، ومن متحدثين فلسطينيين، ولكنها تأخذ زخما لدى الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل».[٢٦]

يعتبر حزب «يسرائيل بيتينو» برئاسة ليبرمان المروج الأساسي في الوقت الحالي لفكرة التبادل السكاني. يستند برنامج هذا الحزب على فكرتين أساسيتين، الأولى «بدون ولاء لا توجد مواطنة»، الثانية، الفصل بين الشعبين هو الحل المثالي للصراع، وكجزء من هذا الفصل يقترح الحزب تبادلا جغرافيا/ سكانيا يشمل مناطق عربية داخل الخط الأخضر، وقد طرح ليبرمان فكرته هذه وفكرة حزبه على منصة الامم المتحدة في تشرين الأول ٢٠١٠، عندما شغل منصب وزير الخارجية. وفي خطاب ألقاه ليبرمان في مؤتمر هرتسليا، عام ٢٠٠٤، عاد على فكرته حول المثلث، مؤكدا مثل كثيرين من الكتاب والإعلاميين والسياسيين الإسرائيلي على الطابع الطائفي للمنطقة، حيث قال ليبرمان في خطابه المذكور:

«أنا بالطبع اتفق، أنه يجب أولا، تقسيم سكان الأقليات في دولة إسرائيل، هناك دروز، ويوجد شركس، وبدو ومسيحيون ويوجد آخرون. مشكلتنا تتركز في مليون، أقل أو أكثر من مليون، عرب مسلمون، وخاصة السكان المسلمين في منطقة وادي عارة، وهو عمليا معقل الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي، هؤلاء الناس، الموجودون الآن في السجن، متهمون بنشاطات داعمة للإرهاب [يقصد اعتقال قيادة الحركة الإسلامية عام ٢٠٠٣] .... عندما أتحدث مرة أخرى عن المليون نسمة، أنا أتحدث أولا عن كل منطقة وادي عارة وأنا أقترح، أن يتم نقل كل هذه المنطقة لهناك. لن نخرج أحدا من البيت، ولن نصادر أرضا من أحد. ليس هنالك سبب ألا نحرك الحدود من جهة أم الفحم وأن يهتم المقيم في أم الفحم بالحصول على التأمين الوطني من أبو مازن، وهناك يحصل على مخصصات البطالة ومخصصات الصحة»[٢٧]...

وبالفعل، فبعد خطة الانفصال عن قطاع غزة عام ٢٠٠٥، نشر حزب «يسرائيل بيتينو»، لافتات في الشوارع الرئيسية تحت عنوان «الانفصال عن أم الفحم». في لقاء معه عام ٢٠١٦، قال ليبرمان وهو يشغل منصب وزير الدفاع، أنه يؤيد حل الدولتين ولكن مع تبادل جغرافي/ سكاني، فبدون تبادل جغرافي/

مواقف الأحزاب والمواطنين في إسرائيل من التبادل وفق استطلاع بيرس وياعر

	حزب العمل	ميرتس	الأحزاب الدينية	الليكود	اليهود	العرب
مع تبادل جغرافي	65%	61%	53%	47%	52%	20%
ضد تبادل جغرافي	35%	39%	47%	53%	37%	62%
لا أعرف	-	-	-	-	11%	18%

سكاني فإنه لن يؤيد أي اتفاق للحل النهائي.[٢٨]

وكان المستشار القضائي لوزارة الخارجية قد نشر تسويغا قانونيا يشرعن هذه الخطة بما ينسجم مع فكرة وزير الخارجية، آنذاك، ليبرمان. حيث أوضح أن القانون الدولي يُجيز تعديلا حدوديا وتبادل مناطق مع سكانها.[٢٩]

وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية، أن إسرائيل وخلال جولة المفاوضات الأخيرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (قادها وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري)، نقلت للولايات المتحدة فكرة التبادل الجغرافي/ السكاني في إطار الحل النهائي، وتحديدا نقل منطقة المثلث للسلطة الفلسطينية، كتعويض على ضم الكتل الاستيطانية.[٣٠] حيث أكدت هذه المصادر أن الفكرة طرحت جديا من طرف إسرائيل، حيث قام الطاقم المفاوض الإسرائيلي بفحص المسوغات القانونية لذلك، وأن الفكرة، حسب هذه المصادر، «تغلغلت إلى وعي الأميركيين»، حيث أكدت تلك المصادر أنها المرة الأولى التي يتم فيها طرح الفكرة بشكل جدي في إطار جهود كيري للوصول إلى اتفاق بين الطرفين.[٣١] وأشارت مصادر صحافية أخرى أنه بعد تسلم دونالد ترامب الإدارة الأميركية، اقترح نتنياهو على الرئيس الجديد فكرة ضم منطقة وادي عارة إلى السلطة الفلسطينية مقابل قيام إسرائيل بضم كتلة غوش عتصيون الاستيطانية، حيث كانت المرة الأولى التي تحدث فيها نتنياهو صراحة عن هذه الفكرة.[٣٢]

والحقيقة أن فترة المفاوضات ٢٠١٣/٢٠١٤ لم تكن المرة الأولى لطرح هذه الفكرة/الخطة على طاولة المفاوضات بشكل جدي، فقد طرحت خلال محادثات إسرائيل مع السلطة الفلسطينية في فترة حكومة ايهود أولمرت، عام ٢٠٠٧,[٣٣] وهي الفترة ذاتها التي تمت فيها كتابة مقالات من جغرافيين/ ديمغرافيين إسرائيليين مؤيدين للفكرة مثل غدعون بيغر، الذي أتينا على ذكره سابقا. وكان عضو الكنيست عنتييل شنلر من حزب كديما، المقرّب لرئيس الحكومة آنذاك، أولمرت، قدم خطة سياسية تقضي بضم منطقة المثلث للدولة الفلسطينية، وإبقاء الحدود مفتوحة أمامهم للعمل في إسرائيل دون السكن فيها، على أن تتم الخطة بشكل تدريجي ومنظم.[٣٤]

وبعيداً عن مواقف الأحـزاب السياسية المستندة إلى الخلفيات الأيديولوجية الفكرية، تحظى فكرة ضم المثلث إلى السلطة الفلسطينية بشعبية وتأييد واسعين بين صفوف المجتمع اليهودي، فقد بيّن استطلاع قام به الباحثان بيرس وياعر ضمن مشروعهما الاستطلاعي «مقياس السلام»، أن ٥٢٪ من اليهود يؤيدون تبادلاً جغرافيا/سكانيا في إطار الحل النهائي، في المقابل رفضت غالبية العرب في منطقة المثلث هذه الفكرة، حيث رفضها ٣٧٪ من اليهود مقابل ٦٢٪ من العرب.[٣٥]

وما يفسر هذه النتائج مجموعة استطلاعات قامت بها جامعة بار إيلان في فترات مختلفة حول نظرة المجتمع الإسرائيلي لقيم أساسية مثل السلام، الديمقراطية والدولة اليهودية، وقد تم التوصل إلى نتائج أن قيمة الدولة اليهودية أهم وأعلى قيمة بين هذه القيم، كما تشير إلى قبول جماهيري إسرائيلي كبير لفكرة التبادل السكاني/ الجغرافي.

تنسجم فكرة التبادل السكاني/ الجغرافي مع تأييد الشارع اليهودي لفكرة تشجيع العرب على الهجرة للتخلص منهم سياسيا، حيث تفيد الأبحاث التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، أن الثقافة المهيّمنة عليه هي ثقافة غير ديمقراطية، ثقافة تستند على تمجيد والبحث عن قائد متسلط قوي، وذلك كتعويض

تنسجم فكرة التبادل السكاني/ الجغرافي مع تأييد الشارع اليهودي لفكرة تشجيع العرب على الهجرة للتخلص منهم سياسيا، حيث تفيد الأبحاث التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، أن الثقافة المهيّمنة عليه هي ثقافة غير ديمقراطية، ثقافة تستند على تمجيد والبحث عن قائد متسلط قوي، وذلك كتعويض عن عجز الإطار القانوني والسياسي القائم عن التعامل مع العرب، وتأييد هجرة وطرد الفلسطينيين في إسرائيل وسلب حقوقهم.

عن عجز الإطار القانوني والسياسي القائم عن التعامل مع العرب، وتأييد هجرة وطرد الفلسطينيين في إسرائيل وسلب حقوقهم.

في البحث الذي أجراه مركز «يافة» للدراسات الإستراتيجية في عام ٢٠٠٢ تبين أن حوالي ٣٠٪ من اليهود يؤيدون طرد المواطنين العرب في إسرائيل، ٦٠٪ يؤيدون انتهاج الحكومة سياسية تشجيع هجرة العرب، ٦١٪ يعتبرون العرب خطرا أمنيا.[٣٦]

تبين في تقرير مقياس الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٣ الذي ينشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أن ٥٣٪ من اليهود يعارضون منح مساواة كاملة للعرب، ٥٧٪ يؤيدون تبني سياسات رسمية تشجع العرب على الهجرة.

في مقياس عام ٢٠٠٤ الذي أجري بين أبناء الشبيبة، أشار ٦٠٪ منهم إلى «توقهم» لقائد قوي كبديل للإطار القانوني القائم. ويصل هذا «التوق» إلى ٥٨٪ بين الكبار. وفي مقياس عام ٢٠٠٦ أشار ٦١٪ من أبناء الشبيبة إلى أن قدرة قائد قوي على حل المشاكل هي أكبر وأنجع من القنوات السياسية والحكومية الموجودة.[٣٧]

في مقياس العلاقات اليهودية العربية للعام ٢٠٠٦ الذي كان يشرف عليه عالم الاجتماع الإسرائيلي «سامي سموحة»، أشار ٨٠٪ من اليهود إلى وجوب توفر غالبية يهودية في تحديد القرارات المصيرية للدولة، وليس غالبية المواطنين. في مقياس عام ٢٠٠٧ أيد حوالي ثلث اليهود نزع حق العرب في التصويت، ٣٧٪ أيدوا تبني سياسات تشجع العرب على الهجرة.[٣٨]

وفي بحث شامل حول التطرف السياسي قام به مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، أشار ٦٣٪ من اليهود أن على الدولة تشجيع هجرة العرب، ٥٥وأشار ٪ إلى أن العرب يشكلون تهديدا أمنيا للدولة، ٤٥٪ يؤيدون نزع حق العرب في التصويت أو الترشح للانتخابات، ٢٥٪ أشاروا أنه لو تنافست حركة «كاخ» في الانتخابات سيفحصون إمكانية التصويت لها.[٣٩]

نقاش وخاتمة

شهد العقد الأخير بروز برامج سياسية سبقتها تصريحات سياسية مكثفة حول فكرة التبادل السكاني أو الضم بين مناطق فلسطينية في إسرائيل وبين كتل استيطانية في الضفة الغربية كجزء من الحل النهائي والتسوية، انطلقت الفكرة من مدرسة «مباي» التاريخية وانتهت في مدرسة اليمين الشعبوي الجديد في إسرائيل، ولكنها لا تزال تلقى معارضة من اليمين الديني الاستيطاني واليمين القومي التاريخي.

ويدور الحديث في الغالب عن ضم مناطق من منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية.[٤٠] وذلك للتخلص من أعداد كبيرة من العرب في إطار «الخطر الديمغرافي» الذي أصبح هاجسا سياسيا في إسرائيل.[٤١]

وقد تحولت هذه التصريحات إلى برامج سياسية لأحزاب إسرائيلية، مثل حزب «يسرائيل بيتينو» والذي كان جزءا من الائتلاف الحكومي لفترة قصيرة في حكومة أولمرت السابقة، وهو مركب أساسي من حكومات نتنياهو جميعها، وقد صرح داني ايالون نائب وزير الخارجية السابق وعضو الحزب سابقا، أن حزبه لا يزال متمسكا بفكرة نقل المثلث إلى المناطق الفلسطينية في إطار خطة الحزب للفصل بين الشعبين.

واضح من خلال استعراض هذه النماذج من الاقتراحات والتصريحات والمشاريع أنها ليست واحدة في توجهاتها وأساليبها وحتى أهدافها، بعض المشاريع تقترح نقل بلدات محددة كمدينة أم الفحم وليس كل منطقة المثلث، والبعض الآخر يقترح نقل منطقة وادي عارة، واقتراحات أخرى تذهب إلى نقل كل المنطقة التي ضمت إلى إسرائيل عام ١٩٤٩. وتختلف أيضا من حيث الأسلوب فالبعض يقترح أن تتم عملية التبادل من خلال الاتفاق مع الجانب الفلسطيني وبدون ذلك فإنه لا يمكن الحديث عن نقل السكان، والبعض الآخر يتحدث عن نقل قسري وحتى أحادي الجانب حتى بدون موافقة الطرف الفلسطيني، وهنالك اقتراح يتحدث عن إقامة كنتونات في المثلث.

كما أن دوافع مشاريع «نقل السكان» مختلفة، فهنالك الدافع السياسي الذي يتمثل في حل مشكلة الكتل الاستيطانية في مفاوضات الحل النهائي بدون الالتفات إلى الجانب الديمغرافي، وهنالك العامل الديمغرافي الذي يريد من عملية النقل تقليص عدد العرب في الدولة اليهودية، وهنالك دافع الابتزاز السياسي والذي يهدف إلى ابتزاز العرب سياسيا لتقديم تنازلات سياسية وخطابات اعتذارية للبقاء في إطار المواطنة الإسرائيلية، أو شعورهم بأن مواطنتهم مشروطة.

كما أن دوافع المشاريع مختلفة، فهنالك الدافع السياسي الذي يتمثل في حل مشكلة الكتل الاستيطانية في مفاوضات الحل النهائي بدون الالتفات إلى الجانب الديمغرافي، وهنالك العامل الديمغرافي الذي يريد من عملية النقل تقليص عدد العرب في الدولة اليهودية، وهنالك دافع الابتزاز السياسي والذي يهدف إلى ابتزاز العرب سياسيا لتقديم تنازلات سياسية وخطابات اعتذارية للبقاء في إطار المواطنة الإسرائيلية، أو شعورهم بأن مواطنتهم مشروطة. وهنالك من يريد تقليل التأثير السياسي للعرب في الانتخابات والتأثير على قرارات الدولة اليهودية، حتى لو أدى الأمر إلى ممارسة ترانسفير لهم في إطار التبادل السكاني.

بعد كل ما ذكر أعلاه، يطرح السؤال التالي: هل مشروع التبادل السكاني في المثلث هو مشروع ضم؟ أم أنه مشروع ترانسفير؟

الحقيقة أن مشاريع التبادل السكاني التي تطرح إسرائيليا لمنطقة المثلث في إطار الحل النهائي، أكثر قربا إلى مفهوم الترانسفير منها إلى مفهوم الضم، طبعا لا يمكن نعت هذا التبادل بأنه ترانسفير بمفهومه الكلاسيكي، لأنه ينطلق من مبدأ نقل السكان مع البيوت التي يسكنون فيها، ومع جزء من أراضيهم. بمعنى أنه إذا وضعنا محورا طرفه الضم والطرف الآخر الترانسفير، فإننا سنجد أن مشروع التبادل السكاني لمنطقة المثلث يقع قريبا من طرف الترانسفير في المحور. فكل شروط الترانسفير متوفرة فيه، وهي: تنفيذ المشروع قسرا بدون موافقة السكان، نزع صفة المواطنة عنهم بشكل غير قانوني، وينطلق المشروع من فكرة اقتلاع الناس عن جزء من أراضيهم، لا سيّما وأن جزءا من سكان المثلث هم من المهجرين من قرى فلسطينية مدمرة مثل أم الزينات واللجون وقرى الروحة وغيرها، حتى أراضي العرب الخاصة التي لا يزالون يقومون بفلاحتها في أراضي الروحة، على سبيل المثال، فإنها لن تكون ضمن مشروع التبادل السكاني المقترح بل سيتم إبقاء السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي ونقل أصحابها إلى سيادة أخرى.

إلا أن مشروع التبادل السكاني -إذا تم- ففيه بعض مميزات الضم، رغم قربه من مفهوم الترانسفير كما ذكرنا سابقا، وهذه الميزات هي: نقل السكان مع جزء من أراضيهم أي بدون تهجيرهم كما حدث في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، تنطبق فكرة الضم بنقل سكان الإقليم إلى سيادة أخرى وهي السيادة الفلسطينية، وهذا يتطلب موافقة فلسطينية على ذلك، فإذا وافقت القيادة الفلسطينية على مثل هذا المشروع (وهو طبعا ما تم رفضه تباعا من القيادة الفلسطينية) فإن ذلك يعزز صفة الضم لهذا المشروع، وخاصة مع بقاء الحدود مفتوحة بين الكيانين، أما إذا أصرت إسرائيل على ذلك فإنه سيحمل ميزة أخرى من مميزات الترانسفير، لأنه يلغي مواطنة سكان إقليم دون إعطائهم مواطنة أخرى. في الخلاصة نقول: إن مشاريع التبادل السكاني العديدة التي طرحت في إسرائيل من أطراف وجهات ومؤسسات مختلفة تقترب أكثر في جوهرها من مفهوم الترانسفير وليس من مفهوم الضم.

على كل حال، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أولا: مشروع التبادل السكاني ليس مشروعا وطنيا فلسطينيا، بل هو مشروع قومي إسرائيلي، طروحاته ودوافعه إسرائيلية، لم ينتج المشروع عن قرار توصل إليه المجتمع الفلسطيني في الداخل يعبرون فيه عن رغبتهم في التبادل السكاني، ولا عن قرار توصلت له القيادة الوطنية الفلسطينية في الخارج في إطار رؤيتها للحل النهائي، بل إن المشروع هو نتاج نقاش إسرائيلي يهودي داخلي يتم التفكير بفرضه على المجتمع الفلسطيني لتحقيق أهداف قومية إسرائيلية يهودية،

وليس بهدف تحقيق حق تقرير المصير للمجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج، وكأن مفهوم حق تقرير المصير بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في الداخل ينحصر في الانضمام إلى الدولة الفلسطينية، هنالك أشكال أخرى من حق تقرير المصير للمجموعات القومية تتمثل في الحصول على الحقوق الجماعية والإدارة الثقافية والاعتراف بالظلم التاريخي الذي وقع عليهم وتصحيحه بالعدل التوزيعي.

ثانيا: مشروع التبادل السكاني لمناطق المثلث هو مشروع شبه ترانسفيري، وليس ضما، فالضم يوحي بأن هنالك رغبة لدى الفلسطينيين بالانضمام إلى الدولة الفلسطينية، ومعارضة من قبل الأغلبية، (لن نخوض حاليا بهذا النقاش الداخلي ومعانيه السياسية والوطنية، وهل يتم رفض الضم من منطلقات المواطنة أم ضمن خطاب وطني- قومي)، وأن هذا التبادل سيعيد الحقوق القومية والسياسية للمجموعة الفلسطينية في إسرائيل، وهذا طبعا غير صحيح ولا هو وارد ولا من أهداف نقل سكان المثلث، بل على العكس من ذلك، فإن نقل سكان المثلث يعبر عن حالة ترانسفير حتى لو كان النقل سيكون مع جزء من أراضيهم، إلا أنهم سيخسرون باقي أراضيهم سواء الخاصة أو تلك الأراضي في القرى المهجرة التي هجروا منها عام ١٩٤٨ ولجأوا بعدها إلى قرى في منطقة المثلث.

ثالثا: يهدف مشروع التبادل السكاني إلى حل مشكلة الكتل الاستيطانية، وهي كتل غير شرعية في القانون الدولي وفي المشروع الوطني الفلسطيني، وفيه مقايضة غير أخلاقية بين سكان شرعيين وأصليين، وبين مستوطنين غير شرعيين ومحتلين.

رابعا: إن مشاريع التبادل الجغرافي/ السكاني سوف تفاقم من أزمة الفلسطينيين في الداخل، فهي ستحل مشكلة إسرائيل الاستيطانية، إلا أنها سوف تخلق واقعا سياسيا غير عادل، فمن جهة لن يتمكن سكان المثلث من الاستمرار في النضال من أجل العودة إلى قراهم المهجرة أو استعادة أراضيهم المصادرة التي ستبقي داخل حدود الدولة اليهودية (ضمن تحقيق العدالة التاريخية)، حيث أن انضمامهم يعني التنازل عن هذا الحق المشروع، لأنه إن نفذ فلا بد أنه سيتم تنفيذه ضمن إطار الحل النهائي للصراع، وتحديد الحدود النهائية بين الكيانين السياسيين.

خامسا: إن مشروع نقل المثلث هو مشروع ينسجم مع مشروع الدولة اليهودية الاستيطانية، وتقليص حدود المواطنة وتفريغ جوهرها، بمعنى أن معارضة الضم هو جزء من معارضة الطابع اليهودي الاستعماري للدولة. لأن الضم يعني تكريس واقع الاستيطان في الضفة الغربية من جهة، وإضعاف الوجود الفلسطيني في إسرائيل من جهة أخرى.

الهوامش

١ . وصل عدد سكان المثلث عشية ضمهم إلى دولة إسرائيل حوالي ثلاثين ألفا، من بين ١٥٦ ألف فلسطيني تحولوا إلى مواطنين في دولة إسرائيل.

٢ . للمزيد من التفاصيل حول تاريخ منطقة المثلث والصراع عليها حتى العام ١٩٤٨، أنظر: محمد عقل، المفصّل في تاريخ وادي عارة، القدس: مطبعة الشرق العربية، ١٩٩٩.

٣ . افرايم لبيد، «تبادل أراض: صيغة حرب الاستقلال»، Israel defense، 24/8/2017، أنظر الرابط: http://www.is-raeldefense.co.il/he/node/30848 (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٤ . حول ذلك أنظر: يائير بويمل، ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية ونشاطها في صفوف المواطنين العرب: السنوات المؤسّسة ١٩٥٨-١٩٦٨، حيفا: منشورات برديس، ٢٠٠٧. (بالعبرية).

٥ . للاستزادة حول خطة النجوم السبعة انظر: الشرارة. خطة النجوم السبعة، القدس: دار الشرارة، ١٩٩٣.

6 Yossi Alpher. The west bank and Gaza: Israel's Option of peace. Tel Aviv: Tel Aviv University and Gaffe Center for strategic Studies, 1989. Yossi Alpher. The Future of the Israeli-Palestinian Conflict: Critical Trends Affecting Israel. Washington: United States Institute of Peace, 2005.

٧ . مهند مصطفى، «ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية: الدوافع والتصورات». مجلة شؤون دولية، العدد الرابع. ص. ٥-٢٣ (٢٠٠٤)

٨ . ارنون سوفير، إسرائيل: الديمغرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠: المخاطر والامكانيات. حيفا: جامعة حيفا. ٢٠٠١ (بالعبرية).

٩ .ملخصات لنماذج مختارة من المشاريع مأخوذة من: مهند مصطفى، «مشاريع التبادل السكاني والدولة اليهودية». في: مجموعة مؤلفين. يهودية الدولة والداخل الفلسطيني. أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ٢٠١٠، ص: ١٤-٣٣. مهند مصطفى، «ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية: الدوافع والتصورات». مجلة شؤون دولية، العدد الرابع. ص: ٥-٢٣، (٢٠٠٤). شاؤول أرييلي وآخرون. الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين. القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، ٢٠٠٦. (بالعبرية).

١٠ . بروتوكول الجلسة ١٣٤ للكنيست التي ناقشت اقتراح رقم ٣٠٥٧ لعضو الكنيست السابق هاشم محاميد حول فكرة التبادل السكاني/الجغرافي لمنطقة المثلث. (١٩/٧/٢٠٠٠).

١١ . نشرت تفاصيل خطة زئيفي حول إقامة «دولة إسماعيل» لأول مرة في ملحق «هآرتس» الأسبوعي بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٠. ص: ١٨-٢١.

١٢ . ملحق هآرتس، ١٥/١٠/٢٠١٠. ص:٢٢.

١٣ . أرييلي، الإثم والحماقة، .....٢٠٠٦، ص: ٣١.

١٤ ملحق صحيفة «يديعوت أحرونوت» ٢٢/٣/٢٠٠٢.

١٥ سوفير، إسرائيل: الديمغرافيا....، ٢٠٠١

١٦ . مقابلة أجرتها صحيفة «بيسك زمان» (صحيفة منظمة الطلاب في جامعة حيفا) مع أرنون سوفير (١٧/١٢/٢٠٠١).

١٧ صحيفة هآرتس، ٢٨/٦/٢٠٠٢، ص: ب ٥.

١٨ المصدر السابق.

١٩ المصدر السابق.

٢٠ . غدعون بيغر، «الطريق الوحيدة للاتفاق»، صحيفة هآرتس، ص. ١٤، ٧/٨/٢٠١٤،

٢١ . غدعون بيغر، «تبادل مناطق حالا»، صحيفة هآرتس، ص. ١٤، ١٤/٨/٢٠١٤،

٢٢ صحيفة هآرتس، ٣٠/٧/٢٠٠٧، ص ب ٢.

٢٣ صحيفة فصل المقال، ٣١/٥/٢٠٠٢.

٢٤ صحيفة هآرتس، ١٩/١١/٢٠٠٧، ٣.

٢٥ . صحيفة هآرتس، ١٦/٢/٢٠٠٥.

٢٦ . عوزي أراد، غدعون بيغر وراحيل مختيغر، «تسوية التبادل الجغرافي كأداة لحل الصراعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر هرتسليا الثامن، ٢٠٠٨. ص: ٣ (بالعبرية).

٢٧ . النص الكامل لخطاب ليبرمان في مؤتمر هرتسليا موجود في الرابط التالي: http://www.herzliyaconference.org/?CategoryID=228&ArticleID=1687 (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٢٨ . دانيال سيريوطي، «وزير الدفاع ليبرمان: نحن لسنا بحاجة إلى أم الفحم»، يسرائيل هيوم، ٢٤/١٠/٢٠١٦، انظر الرابط: https://www.israelhayom.co.il/article/421759 (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٢٩ . براك ربيد، «وزارة الخارجية صاغت موقفا تشرعن التبادل السكاني»، هآرتس، ٢٥/٣/٢٠١٤، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2278742 (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٣٠ . ايلي بردشطاين، إسرائيل في اقتراح للولايات المتحدة: مناطق في المثلث سيتم نقلها للسلطة الفلسطينية، صحيفة مكور ريشون، ١/١/٢٠١٤، أنظر الرابط: https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2/535/851.html (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٣١ . المصدر السابق.

٣٢ . عميت سيغل، «اقتراح نتنياهو للرئيس ترامب»، موقع ماكو، ٢٧/٧/٢٠١٧، أنظر الرابط: https://www.mako.co.il/news-military/israel-q3_2017/Article-efff05c94f48d51004.htm (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٣٣ . ايتمار عنبري، «عرب المثلث: نريد البقاء مواطنين في إسرائيل»، موقع nrg، ٢٤/١٠/٢٠٠٧، أنظر الرابط: https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/650/376.html (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٣٤ . غيل يـرون واطيلا شمفبولي، خطة شنلر: وادي عارة والمثلث لفلسطين، موقعيynet، ٢٦/٤/٢٠٠٧، أنظر الـرابـط: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3392581,00.html (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١)

٣٥ مصطفى، «ضم منطقة المثلث.....»، ٢٠٠٤

٣٦ . مهند مصطفى، «الانتخابات الإسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع الإثني لـ»يهودية الدولة»، قضايا إسرائيلية، ٣٣، (٢٠٠٩)، ص. ٢١.

٣٧ . مصطفى، «الانتخابات الإسرائيلية...»، ص. ٢١

٣٨ . مصطفى، «الانتخابات الإسرائيلية...»، ص. ٢١-٢٢

٣٩ . مصطفى، «الانتخابات الإسرائيلية...»، ص. ٢٢

٤٠ . أرييلي وآخرون. الاثم والحماقة ...، ٢٠٠٦

٤١ . سوفير، إسرائيل: الديمغرافيا....، ٢٠٠١